مجلة المختار للعلوم الإنسانية 06 (1): 01-15، 2007

Research Article

Open Access

أزمة الميثودولوجيا في العلوم الاجتماعية

مستور حماد إسماعيل

قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عمر المختار – البيضاء

Doi: https://doi.org/10.54172/4h20ct52

المستخلص : تتناول هذه الدراسة أزمة الميثودولوجيا في العلوم الاجتماعية وتحليل تأثيرها على هذا المجال. تتناول الدراسة تحديات الميثودولوجيا في البحث الاجتماعي والعوامل التي تسهم في تعقيد العملية البحثية في هذا المجال. يتم تسليط الضوء على الأسس النظرية والمفاهيم المؤسسة للميثودولوجيا في العلوم الاجتماعية وتسليط الضوء على الانتقادات الموجهة إليها.

الكلمات المفتاحية: أزمة الميثودولوجيا، العلوم الاجتماعية، البحث الاجتماعي، الأسس النظرية، الانتقادات.

Methodology Crisis in Social Sciences

Mastour Hammad Ismael

Department of Sociology, Faculty of Arts, Omar Al-Mukhtar University - Albayda

Abstract: This study addresses the methodology crisis in the field of social sciences and analyzes its impact. It examines the challenges of methodology in social research and the factors that contribute to the complexity of the research process in this field. The study sheds light on the theoretical foundations and established concepts of methodology in social sciences and highlights the criticisms directed towards it.

Keywords: Methodology crisis, social sciences, social research, theoretical foundations, criticisms.

The Author(s) 2023. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

مقدمة

لا تزال العلوم الاجتماعية بوجه خاص والعلوم الإنسانية بوجه عام تواجه الجدل حول ماهيتها ومناهجها، بل ونظرة الباحثين فيها، فهل يعتبرون أنفسهم حرفيين أو مهنيون لديهم قواعد يسيرون وفقها، وما هي تلك القواعد وما أثر ذلك على العلوم الإنسانية بشكل عام والعلوم الاجتماعية على وجه الخصوص؟

فمن أهم ما يواجه الباحثين في العلوم الإنسانية على وجه العموم هو ما هي الكيفية التي يدرسون بها الظواهر الإنسانية، فمنهم من يرى إتباع المنهج الوضعي، الذي يحاول إخضاع الظاهرة إلى قوانين ثابتة. هذا الاتجاه يؤكد على المعالجات الكمية Quantitatif وفي الوقت ذاته يفسر السلوك الإنساني في ضوء قوى وأحداث خارجية ومستقلة عن الفرد. بينما يؤكد آخرون على عدم جدوى هذا المنهج ويجزمون بأن المجتمع لا يمكن أن يحكم بقوانين طبيعية لا تتغير. لذلك يرون أن عالمنا هذا هو نتاج لإرادة الأفراد، وفي ضوء ذلك يعتبر الفهم الذاتي هو المنهج الفعّال لدراسة الإنسان وفهم واقعه الاجتماعي بشكل أكثر وضوحاً.

نستطيع القول بأن المتخصصين في مجال البحث في العلوم الاجتماعية قد انقسموا إلى قسمين، القسم الأول يرى أنه من الواجب التوجه الدقيق لدراسة الظاهرة الاجتماعية في مجال معين وذلك لمحاولة التعرف على كل تفاصيلها وأسبابها، بينما يرى القسم الأخر أن ذلك يؤدي إلى تضييق العلوم الاجتماعية، وبالتالي ينجم عنه عزل الباحث عما يدور حوله من أحداث عالمية وذلك نتيجة التركيز على مشكلة واحدة محدودة بالزمان والمكان، وهذا مما لاشك فيه يتعارض مع ماهية العلوم الاجتماعية والباحث فيها الذي يدرس الظاهرة الاجتماعية، تلك الظاهرة التي بلا أدنى شك ظاهرةٌ إنسانية.

يمكننا الجزم بأن هذا الخلاف يسهم إلى حد كبير في إثارة الأزمة التي تعاني منها العلوم الاجتماعية والمتمثلة في اختلاف الآراء حول طبيعتها ومناهجها. فعلى الرغم من أن هذا الخلاف

قديم، دار حوله الكثير من الجدل والنقاش إلا أنه بعد تقدم العلوم الطبيعية والبيولوجية وخاصة فيما بعد الحرب العالمية الثانية فقد أسفر ذلك الخلاف عن القول بتخلف العلوم الاجتماعية... على أننا لسنا من أنصار هذا الرأي.

شاع الحديث عن إشكالية المنهج في العلوم الإنسانية في الفكر الأوروبي منذ العصور المظلمة عصر محاربة الكنيسة للعلم إلى أن تمكن العلم بمناهجه وتجاربه من أن يثبت جدارته وصدقه ويتغلب بذلك علي الأفكار اللاهوتية و الميتافيزيقية التي جعلت من أوروبا تعيش زمناً طويلاً من الجهل والظلام ، فبعد فترة من الزمن حاول أن يتغلب فيها الإنسان على هذا الظلم الفكري والعلمي في آن واحد بدت لديه القدرة على التفكير بطريقة علمية مكنته من أن يصنع ويخترع ويخطط من خلال ما يستخدمه من مناهج تساعده في ذلك.

فالمنهج العلمي الذي قد هيمن ردحٌ من الزمن على كافة العلوم، هو (المنطق) الذي أرسى دعائمه أرسطو، ذلك المنهج الذي أعتبره **فرنسيس بيكون**[i] **F.Bacon** (1561-1626) عاجز وعقيم أمام الطبيعة، ونبه إلى عدم جدوى هذا المنهج الأرسطي الذي يعتمد على القياس. ويعتبر **بيكون** داعيا للعلوم الجديدة التي كانت في طريقها إلى الانفصال عن الفلسفة وخاصة علم الأخلاق ، وهو أول من أطلق صفة وضعي على الحقائق الأولية ، وهي كلمة تطلق على مناهج العلوم الطبيعية نظراً لاعتمادها على الملاحظة والتجربة. ورأى البعض الأخر أن هذا المنهج الأرسطي يصلح للتعبير عن علم موجود، لا عن اكتشاف أو ابتكار فهو مفيد بصدد القديم المعلوم، عاجز أما الجديد المجهول.

فعندما تطورت العلوم مع عصر التنوير وبدأت تتناول الظواهر الطبيعية والحيوية بالدراسة الموضوعية التجريبية وجه علمائها انتقادات إلى المنطق الصوري، كان من أهمها أنه منهج شكلي يهتم بالصورة من دون المادة، وهو لغوي لأنه يؤكد على اللغة ويستعملها بدلاً من الرموز الرياضية. وبذلك فهو منطق غير منهجي، أي أنه لا يقدم لنا منهجاً للبحث العلمي ولا يفكر بشكل موضوعي وأيضاً فهو "منطق شبه جدلي وغير حركي لأنه يكتفي بتقديم المعلومات بصورة

برهانية أو قياسية معينة. ولكن ذلك لا يعني أن أرسطو قد أهمل الاستقراء والذي يعتبر أساس المنهج العلمي المعاصر. فقد أكد بأن إقامة قضية عامة... لا يمكن أن تتم عن طريق الاستنباط، وإنما بالالتجاء إلى الأمثلة الجزئية التي يكمن فيها صدق تلك القضية العامة، أو هو (الاستقراء) البرهنة على أن قضية ما صادقة كلياً بإثبات أنها صادقة في كل حالة جزئية إثباتاً تجريبياً."[ii]

مشكلة البحث

كان أول ظهور لمصطلح منهج Méthode في القرن السادس عشر وقد شاع استخدامه على يد **رينيه ديكارت** R.Descartes (1596-1650) "أبو الفلسفة الحديثة الذي أكد بأن العقل أعدل الأشياء قسمة بين الناس، يدرك البديهيات بالحدس- أي بالإدراك الفوري المباشر- ويصل إلى الحقائق اليقينية. الله لا يخدع أبداً فلنثق في الله وفي العقل، ونرفع الوصاية عن الإنسان لينطلق باحثاً عن الحقيقة ومشيداً للعلوم."[iii] وأيضاً على يد **فرنسيس بيكون،** الذي رفع الوصاية عن الإنسان عن طريق الثقة في الحواس وفي الطبيعة، بذلك أصبح اسمه مقترناً بالتجريبية والعلم الحديث في بداياته. ويعتبر هذين العالمين هما اللذيّن عاصرا و أرسا دعائم حركة التحول إلى العلم الحديث.

ومع تقدم العلوم في نهاية القرن الخامس عشر وخاصة بعد انقضاء العصور المظلمة التي هيمنت فيها الكنيسة بالفلسفة المدرسية التي كانت تعد أقوى ممثل لسيادة المنطق الأرسطي، الأمر الذي جعل الحاجة ملحة للبحث عن مناهج جديدة تتلاءم مع العصر..عصر الاكتشافات الجغرافية والطبيعة واقتحام المجهول.

"وكان مصطلح المنهج أو الطريقة يعني بشكل أساسي المباحث المنطقية التي تستكمل النقص الأرسطي الملحوظ وتؤلف منهج العلوم التجريبية. وبذلك بدأ التحول من النظر في مواد القضايا القياسية، إلى التفكير في مناهج العلوم ، وهي التي كانت قد سجلت تقدماً عبر ممارستها العلمية للطرق التجريبية المميزة لعلوم المشاهدة والاختبار، من دون الرجوع إلى المنطق

الأرسطي. وهو المنطق الذي يبدو أنه فقد مكانته الابستمولوجية (المعرفية) إلى الأبد، وكذلك مكانته الديالكتية (الجدلية)".[iv]

توج القرن العشرين بحصاد علمي يتيه به على القرون السابقة، فقد "تفجرت فيه الطاقة التقدمية للعلوم الطبيعية، وفاقت كل معدلات التقدم العلمي المعهودة من قبل بنسبها البسيطة والمركبة، وبمجرد أن انتهى نصفه الأول قيل أن أكثر من ثلاثة أرباع علم الفيزياء المعروفة اليوم قد أنتجه القرن العشرين"[v]. فما يُميز هذه العلوم الطبيعية هو وصولها إلى نظريات تفسيرية في موضوع دراستها والتي قد حاولت جاهدةً الوصول إلى إثبات قوانين وقواعد تسير وفقها الظواهر الفيزيقية والبيولوجية.

صحيح أن العلوم الطبيعية بعد مجئ **جاليلو ونيوتن** قد أحرزت تقدماً مأهولاً، وكذلك العلوم البيولوجية أيضاً بعد **باستور**. بيد أن العلوم الاجتماعية لم تجد حتى وقتنا هذا من يحقق لها تغييراً كالذي حدث للعلوم الطبيعية والبيولوجية، وإن تكن هناك محاولات لا يمكن الاستهانة بها في محاولة الانتقال بالعلوم الإنسانية إلى مرحلة أكثر موضوعية وحيادية. و بما أن موضوع الدراسة في هذه العلوم الاجتماعية هو الظاهرة الإنسانية الأمر الذي قد زاد في تعقيد دراستها، وهذا في الوقت ذاته لا يعطي الآخرين الحق أبداً في اتهام العلوم الاجتماعية بالقصور.

بناءً على هذا الطرح المختصر يمكننا صياغة إشكالية البحث بافتراض أنَّ العلوم الاجتماعية لا تعاني من تأخر أو تخلف، بل أنَّ هناك تطوراً في العلوم الطبيعية والبيولوجية ... إذاً فهذا القياس مرتهن بمدى صحة القول بتقدم العلوم الطبيعية والبيولوجية.

نحن لا ننسى أو يجب ألا نتناسى بأنَّ العلوم الإنسانية قد شهدت تقدماً منذ الحضارة الإغريقية والرومانية والإسلامية، عندما حاول مفكري هذه الحضارات البحث في الحياة الاجتماعية وعوامل سعادة وشقاء الإنسان، وعوامل استمرارية المجتمعات وكيفية تكوين المجتمع

الفاضل مثل كتابات أرسطو وأفلاطون والفارابي وإخوان الصفا وغيرهم. إذن فالقول بتخلف العلوم الإنسانية ما هو إلا فرضية قابلة للدحض أو التأكيد، أقول الدحض لمجرد الحياد العلمي فهي ليست متأخرة بناءً على فرضية تقدم العلوم الطبيعية والبيولوجية، وسوف نتناول ذلك بالبحث والتحليل من خلال هذه الورقة العلمية.

هدف البحث

إن الغالبية من المشتغلين في بحث العلوم الإنسانية بشكل عام يرجعون السبب في تخلف هذه العلوم إلى المنهج، لذا كان لابد من الاهتمام بهذه المسألة. فالتقدم التكنولوجي المتسارع في أواخر القرن الماضي وهذا القرن برهن للبعض بتخلف العلوم الاجتماعية أو الإنسانية بشكل عام مما زاد من التشكيك في جدوى هذه العلوم. الأمر الذي حدا ببعض رواد علم الاجتماع بوجه خاص للمطالبة بإتباع المناهج التجريبية ومحاولة محاكاة العلوم التطبيقية بشكل عام آملين أن يؤدي ذلك إلى تقدم هذه العلوم.

فمن الأسباب التي دعت إلى القول بتخلف العلوم الإنسانية هو تناولها للإنسان وتفسير واقعه الاجتماعي الذي جعل من الصعب دراسة الظاهرة الاجتماعية باستخدام المناهج الموضوعية. يعني ذلك أن هذه المناهج تؤكد على المعالجات الكمية والقياسات المنطقية والقضايا التعميمية الذي يكون من الصعب استخدامها كما تظن هذه الفئة بأنها قاصرة عن معالجة ودراسة الظاهرة الإنسانية.

في هذه الورقة نسعى إلى التعرف على ما إذا كان هناك تأخراً تعاني منه العلوم الإنسانية وذلك من خلال عرضنا وتحليلنا للمناهج التي اعتمدتها العلوم في بحثها، ولماذا يُظَن بأن هناك قصوراً في المناهج المعتمدة في العلوم الإنسانية ؟

إن التطور الذي سُجل للعلوم الطبيعية قد كان منوطاً بقدرتها على إبداع قوانين علمية تفسر العلاقة بين المتغيرات، في الوقت الذي يرفض فيه الكثير من علماء العلوم الاجتماعية تحديد حركة المجتمعات الإنسانية بقوانين ثابتة، فهذه الرؤية في حد ذاتها حكم مسبق بفشل البحث في هذه العلوم. بالرغم من أن العلامة العربي المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع **عبد الرحمن بن خلدون** قال بأنه من الجدير البحث على أداةٍ تساعدنا في التعرف على القوانين التي تنظم سير الظواهر الاجتماعية. صحيح هذا هو المدخل الرئيس في دراسة الظاهرة الاجتماعية ولكن البحث عن قوانين لا يعني في الوقت ذا ته أنها قوانين جامدة لا تتغير، فالعالم بالنسبة لهذه الظواهر هو نتاج الأفعال والأنشطة المنبثقة عن إرادة الفرد، لذلك من الواجب رؤية أن الفهم الذاتي هو المنهج الوحيد لدراسة الإنسان وفهم واقعه الاجتماعي بدقة وموضوعية.

المنهج في العلوم الإنسانية

إن قضية العلوم الإنسانية بشكل عام قد ارتبطت بالموضوعية في دراستها وبحثها للظواهر، وأول من أطلق مصطلح الوضعية على العلوم القائمة على الوقائع القائمة الخاضعة للملاحظة والتحليل الفيلسوف الاشتراكي الفرنسي **سان سيمون** Saint Simouns (1760 – 1825) في كتابه (مقال في علوم الإنسان[vi]) في عام 1813، حيث أطلق كلمة وضعي على العلوم القائمة على الوقائع القائمة على الوقائع الخاضعة للملاحظة وذلك تمييزا لها عن العلوم التي لا تقوم على الملاحظة والتحليل والذي أطلق عليها اسم العلوم الظنية ، وكانت أوروبا في تلك الفترة تشهد حركة من المدارس الفكرية التي بدأت تنتشر منذ عهد النهضة وكان أنصار كل مدرسة يعتقد أن مدرسته هي الأقدر على تفسير مختلف حقائق الطبيعة والحياة ، ومن هذه المدارس المثالية والواقعية والحرية والجبرية والرومانتيكية والتجريبية وغيرها ، وكانت المدرسة التجريبية أكثر هذه المدارس انتشارا بسبب قيمتها العلمية ودقة منهجها ونفعيتها بالنسبة للفرد والمجتمع وخاصة بعد أن حقق **اسحق نيوتن** تقدما علميا كبيرا في تفسير أسرار وقوانين الطبيعة وهو ما دعا المفكرين التجريبيين إلى العمل على تحقيق النتائج نفسها بالمنهج ذاته في دراسة قوانين السلوك الإنساني والحياة الاجتماعية ، وقد كان **كونت** هو الأب الشرعي للفلسفة الوضعية في علم الاجتماع

كما يرى الغرب ، ولكننا لا نرى أدنى شك في كون **ابن خلدون** الأب الشرعي لعلم الاجتماع وأول من وضع أسسه ونظرياته الاجتماعية وخاصة في قوانين العمران البشري والعصبية وبناء الدولة وأطوار أعمارها وتقدمها وسقوطها وأحوال البشر وطبائعهم والمؤثرات الجغرافية التي تميز بعضهم عن بعض.

يفترض الكثيرون بأن تقدم العلوم الإنسانية أمر مرتبط بالمناهج التي تعتمدها هذه العلوم، وقد بذل رواد علم الاجتماع الأوائل مجهودات لا يستهان بها في سبيل أن تكون هناك مناهج علمية موضوعية للظاهرة الاجتماعية. فلجأ الكثيرون إلى المناهج الكمية والطرق الإحصائية، اقتناعاً من هذه الفئة من العلماء بأن المعرفة التي لا يمكن قياسها هي معرفة هزيلة وغير مقنعة. وسيطرة الفكرة القائلة بأن تقدم العلوم الإنسانية وأدائها لمهمتها ونجاحها يكمن في استخدامها للمنهج المتبع في العلوم الطبيعية وطرق البحث فيها وبخاصةً اعتمادها للإحصائيات والاستبيانات والجداول والمنحنيات والأشكال البيانية وغيرها. الأمر الذي حدا بالكثير من علماء الاجتماع والعلوم الإنسانية بشكل عام بالتصرف على هذا الأساس وخاصة في أمريكا.

وفيما يلي سنعرض لرواد العلوم الإنسانية وخاصة الاجتماعية منها ومساهماتهم في إثراء المنهج في هذه العلوم:

ابن خلدون (1332-1406)، الذي وضع علم العمران البشري، مؤكداً في مقدمته المشهورة أن الإنسان اجتماعي بطبعه فالإنسان قاصر على تحصيل احتياجاته بمفرده ولإشباع هذه الاحتياجات كان لابد له من العيش مع الآخرين. فهو يحتاج إلى المجتمع للحصول على قوته وغذائه، ويحتاج إلى الآخرين للحماية والدفاع عن نفسه من أخطار الطبيعة. ومن أهم ما أورده في مقدمته حول موضوعنا بشكل مباشر تأكيده على المطالبة بمحاولة الكشف عن القوانين التي تخضع لها الظواهر الاجتماعية مؤكداً على أن "العالم وما يحدث فيه من ظواهر لا يسير حسب

الأهواء والمصادفات وإنما يسير وفق قوانين ثابتة ومطردة لا تقل في ثباتها عن القوانين الطبيعية"[vii].

وقد طالب **ابن خلدون** بالتحري الحقيقي والواقعي للأحداث لكي تكون هناك كتابة علمية للتاريخ، ولا يمكن الوصول إلى ذلك إلا إذا أصبح له قواعد منهج وطريقة لبحث ووصف المجتمعات البشرية واكتشاف قوانين العمران، وفي هذا الصدد يقول في مقدمته "فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الإخبار بالإمكان والاستحالة أن ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران، ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته و بمقتضى طبعه، وما يكون عارضاً لا يعتد به، وما لا يمكن أن يعرض له"[viii]. من خلال هذه العبارة يمكننا أن نؤكد بأن المنهج الذي اتبعه ابن خلدون لدراسة المجتمع مرتبط بمحاولة التعرف على : 1) القوانين الثابتة للمجتمع، 2) العوارض الطارئة على المجتمع، 3) الظروف التي يستحيل سريانها على المجتمع.

وبعد أكثر من أربعة قرون جاء العالم الفرنسي **أوجست كونت** August Comte (1798-1857)، وهو الذي أعطى لعلم الاجتماع اسمه، فقد تناول المجتمع بالدراسة العلمية الموضوعية لذا يُنظر إليه بأنه المؤسس الأول لهذا العلم. حاول **كونت** أن يُخضع علم الاجتماع للقول الفرنسي "Savoir pour prévoir; prévoir pour pouvoir" (العلم من اجل التنبؤ، والتنبؤ من أجل السيطرة والتحكم). بالتالي فان علم الاجتماع من ضمن أهدافه التغلب على الجموح الأعمى والنتائج غير المرئية وغير المقصودة التي قد تترتب على أفعال الإنسان، وهذه الأحداث المتلاحقة والسريعة التي جعلت من الفرد يشعر بالضياع إزاء التقدم العلمي الهائل ولم يعد يدري تماماً إلى أين المصير. فقد نظر إلى المجتمع باعتباره نظاما متكاملا يؤدي كل عضو من أعضائه دوره من اجل استمرار الكل ، كما انه كان يرى أن الفوضى التي يعيش فيها المجتمع لا تعود لأسباب سياسية ولكن إلى أسباب عقلية والى طريقة التفكير و سلوك أسلوبين متناقضين في التفكير، أسلوب التفكير العقلي الذي يتناول دراسة الظواهر الكونية والطبيعية والبيولوجية ، وأسلوب التفكير الديني الميتافيزيقي الذي يتناول الظواهر الإنسانية والاجتماعية ، وهذا ما أدى إلى الفساد في الأخلاق والسلوك. وفي هذا الإطار وضع **كونت** قانون الحالات الثلاث Loi de trios états :

والذي يرى فيه بأن البشرية عموماً مرت بثلاث مراحل للتفكير أولها المرحلة الدينية والتي يفكر الناس من خلالها بطريقة دينية، حيث يفسرون الظواهر بإرجاعها إلى قوى دينية لاهوتيه، والبعض الأخر يفكر بطريقة ميتافيزيقية تنسب أسباب أي ظاهرة إلى قوى غيبية ميتافيزيقية، والفريق الثالث يفسر الظواهر وذلك بدراستها بطريقة وضعية أي بالبحث والتمحيص العلمي للوقوف على الأسباب المباشرة التي تسببت في حدوثها. معنى ذلك حسب منهج **كونت** إن الإشكالية تتوقف على طريقة التفكير، فمن وجهة نظره يجب توحيد طريقة التفكير وذلك بإتباع الطريقة الوضعية وإلغاء الطرق الأخرى. وطالب بضرورة وجود علم مستقل يهتم بدراسة المجتمع وظواهره ومشكلاته، وأعتبره علماً وضعياً مثل سائر العلوم الطبيعية بل وضعه على قمة العلوم الوضعية، وقسم علم الاجتماع إلى قسمين : **الأول** الديناميكا الاجتماعية La Dynamique sociale ويهتم هذا القسم بدراسة قوانين الحركة الاجتماعية وعوامل تقدم المجتمعات وتطورها. و**الثاني** الاستاتيكا الاجتماعية La Statique sociale ويهتم هذا القسم بدراسة المجتمعات في حالة استقرارها وثباتها.

وأهم ما يجب ذكره هنا أن **كونت** حاول تحديد المنهج في دراسة الظاهرة الاجتماعية مؤكداً على استخدام "أربع وسائل رئيسة في الدراسة الموضوعية للظاهرة الاجتماعية، وهي الملاحظة والتجربة والمنهج المقارن والمنهج التاريخي."[ix]

فمن خلال تعرفنا على الجهد الذي قام به **كونت** يجعلنا نؤكد أن فكراً بهذا القدر من الموضوعية ليس بالمجهود الهين في محاولة إيجاد منهج علمي لدراسة الظاهرة الإنسانية من خلال الفكر الإنساني نفسه. وهذا لا ينفي بأنَّ قانون الحالات الثلاث الذي قال به هذا المفكر لا يمكن تطبيقه على كل البشرية، فالظاهرة الاجتماعية تتأثر بالمكان والزمان، وليس كل المجتمعات البشرية مرت بما مر به الشعب الفرنسي أو الأوربي عموماً، وربما يصدق ذلك على الكثير من الظواهر الاجتماعية حسب رأينا الشخصي. و نرجع فنقول أن هذا أصلاً ليس عيباً في فكر **كونت** بقدر ما هو محاولة في تفسير العالم الاجتماعي للبشرية بشكل عام. فمثل هذه المحاولات كثيرة في

علم الاجتماع على وجه الخصوص، ومن ناحية أخرى يسعى البعض إلى محاولة إيجاد (نظرية لكل شيء)[x]، مثلما أكد ذلك عالم الفيزياء النووية **إسحاق انشتاين**.

ثم نأتي إلى مؤسس المدرسة الفرنسية لعلم الاجتماع وهو **أميل دوركايم** Durkhiem (1858-1917)، الذي رأى بأن علم الاجتماع يجب أن يهتم بدراسة الحقائق الاجتماعية والبناء الاجتماعي Structure sociale، وأشار إلى أن للبناء الاجتماعي وجود مستقل عن الأفراد المكونين له، وقد حدد **دوركايم** أهم خصائص الظاهرة الاجتماعية أو الحقيقة الاجتماعية بأنها خارجية أي أنها خارجة عن الأفراد، وإجبارية وعامة. وبالمقابل فإن للمجتمع وجود مستقل عن الأفراد وهذا الوجود أدى إلى تكوين وعي اجتماعي Sociale conscience قد أطلق عليه اسم العقل الجمعي ويتكون من وجود الأفراد معا لفترة طويلة من الزمن وله وجود مستقل عنهم، وهذا هو الذي يجعلهم يتصرفون بشكل متشابه وفق سلوك واحد. والعقل الجمعي حسب وجهة نظر **دوركايم** ما هو إلا مجموع عقول الأفراد وهي في حالة تفاعل مستمر. ويؤكد على أن علم الاجتماع لا يجب أن يتوقف عند حد الوصف، بل يعمل على معرفة العلاقة بين الظواهر والكشف عن العوامل الفاعلة لسلوك الأفراد، وهو من مؤيدي النظر إلى الظواهر الاجتماعية نظرة شاملة عامة وقال بأن أي أمر اجتماعي لا يُفسر إلا في نطاق اجتماعي Le Social n'explique que[xi] par le social. من خلال ذلك نرى أن **دوركايم** حاول وضع قواعد للمنهج في علم الاجتماع من أهمها دراسة الظاهرة الاجتماعية كما لو كانت أشياء، أي بشكل موضوعي هدفه السعي للحقيقة ولا شيء سوى الحقيقة، و التخلص من كل الآراء والأفكار والأهواء السابقة وذلك للوصول إلى محاولة التفسير وليس الوصف والتحليل فقط .

إجمالاً فإن المنهج في العلوم الاجتماعية و علم الاجتماع بشكل خاص يسعى من خلال دراسته للظواهر الاجتماعية إلى وصف الواقع الاجتماعي وتفسير الظواهر الاجتماعية ومحاولة الوصول إلى قوانين تحكم سير الظواهر الاجتماعية، والتنبؤ بحدوث ظواهر مشابهة، ثم إعداد

نظريات علمية لتفسير العلاقات بين العوامل المسببة للظاهرة الاجتماعية وأخيراً محاولة التعميم العلمي لإثراء التراكم المعرفي وهذا حال كل العلوم.

مبررات قصور المنهج في العلوم الإنسانية (تحليل ختامي)

ربما لاحظ القاريء لهذا البحث التحليلي البسيط بأننا لا نؤيد الرأي القائل بتخلف العلوم الإنسانية بشكل عام والعلوم الاجتماعية بشكل خاص، وهذا يجعلنا مجبرين على تبرير هذا القول في ضوء هذا السرد التحليلي، حيث يؤكد الكثيرون على أن هناك تأخراً في هذه العلوم، ونحن لسنا من مؤيدي هذا الرأي، غير أننا نؤكد في الوقت نفسه أن هناك تقدماً سريعاً جداً في مجال العلوم التطبيقية بشكل عام وقصوراً إذا صحّ لنا هذا التعبير في علومنا الإنسانية ويمكننا إرجاع ذلك للأسباب التالية:

1. غض النظر من قبل علماء الاجتماع عن الأزمات الطاحنة التي يمر بها العالم والتي تتمثل في التفرقة العنصرية والظلم الاجتماعي الذي تتعرض له بعض الفئات كالأقليات والشعوب المستعمرة.
2. الرغبة من قبل الكثير من علماء العلوم الإنسانية بمحاكاة العلوم الطبيعية والبيولوجية ومحاولة إتباع المناهج نفسها .. الأمر الذي أفقد الخصوصية في علومنا الاجتماعية.
3. التحيز في إصدار الأحكام من قبل الكثير من البُحّاث في العلوم الاجتماعية والتي تجعلهم يميلون إلى تحقيق مصالح خاصة أو تحيز إلى طبقة سياسية أو اقتصادية. لذلك نجد **دوركايم** يؤكد في كتابه **قواعد المنهج في علم الاجتماع** Les Règles de la méthode sociologique على ضرورة اجتناب كل وجهة نظر انتخابية، وبالتالي الامتناع عن الوقوف موقفاً نقدياً أو إبداء وجهة نظر معينة وعدم إصدار أية أحكام تقييمية. وقد أكد **ابن خلدون** على هذه النقطة أيضاً وذلك في قوله: لماذا هناك بعض الأحداث التاريخية غير منطقية ولا يمكن تصديقها ؟ فقد علل ذلكً

بميل بعض كتاب التاريخ إلى السلاطين وولاة الأمر خوفاً أو طمعاً في القرب منهم، وأيضاً تأثرهم بأهوائهم الذاتية في كتابتهم للأحداث التاريخية.

4. توجيه البحوث الاجتماعية والسياسية وحتى الاقتصادية من قبل الحكومات وتحديدها لموضوعات معينة وتأمين أموال طائلة للصرف عليها، في الوقت الذي لا يستطيع فيه الأفراد أن يمولوا دراساتهم وأبحاثهم لعدم قدرتهم ولحاجة هذه الأبحاث لمبالغ كثيرة.
5. استعانة الحكومات بالمشتغلين بالعلوم الإنسانية وخاصة علم الاجتماع والانثروبولوجيا لتحقيق أهداف معينة حتى أن البعض يتهم هذه العلوم بأنها استعمارية أو بعبارة أخرى قد عمل الاستعمار على توطيدها.
6. غض النظر في بعض المجتمعات عن الكثير من الظواهر الهدامة بحجة أن هذه الظواهر تستدعي الحياء الاجتماعي في حالة تناولها بالبحث، وبالتالي يكون هناك نوع من التعتيم عليها لعدم توافقها مع القيم المثالية التي - وفي الغالب - غير موجودة إلا في الأدبيات المكنونة في عقل الزمان لهذه المجتمعات.
7. إن مراكز البحث في العلوم الطبيعية والبيولوجية وغيرها تُدر أموالاً طائلة لما تحققه من نجاحات في مجالها، وهذا ما لا نلمسه على المستوى المادي البحت في العلوم الإنسانية كافة... ولكن هذا لا يمنعنا من محاولة حث القيم في هذا الجانب فأي أموال تصرف على الإنسان سيأتي يوماً ما ويكون الناتج لا شك كبير. صحيح أن كل من يقرأ هذه النقطة سيتفق معي محرجاً ولكن الواقع ليس كذلك.

أقول في الختام مهما يكن من أمر قصور أو تخلف العلوم الإنسانية كما يظن البعض، فأنه ليس هناك أدنى شك من وجهة النظر السوسيولوجية من أنَّ هذه العلوم خليقة بأن تؤدي دوراً هاماً في حياة الإنسان المعاصر وإنسان المستقبل، وسوف تساهم في حل الكثير من المشكلات التي نجمت وتنجم عن محاولة جعل هذا المخلوق على وجه الأرض ليس إلا مادة وآلة يمكن أن تصاب

بالعطب.. وأي عطب إذا تجاوز ذلك إلى الأخلاق والقيم، وما الأزمة المالية الاقتصادية التي يمر بها العالم اليوم إلا دليلاً حياً وملموساً لهذه المشكلات.

ولا ننسى أبداً أن ظهور علم الاجتماع الحديث ما هو إلا استجابة لتدني الأخلاق والقيم وضعف النظام العائلي والتفكك الأسري وسيادة الأنانية وذلك بعد النتائج التي خلفتها الثورة الصناعية في أوروبا. فكان لظهور علم الاجتماع دورٌ مهم في محاولة تحليل العلاقات الاجتماعية ومحاولة تفسير هذا الانحراف الاجتماعي، لذلك نجد أغلب النظريات الاجتماعية المفسرة لكثير من الظواهر الاجتماعية إنما جاءت استجابة لهذه الانحرافات عن القيم والأخلاق المألوفة.

الهوامش :

[i] بريطاني كان معروفا بقيادته للثورة العلمية عن طريق فلسفته الجديدة القائمة على الملاحظة والتجربة.

[ii] جميل منيمنة، المنهج العلمي المعاصر من وجهة نظر ابستمولوجية، مجلة الفكر العربي، العدد 55، السنة العاشرة، 1989، ص. 92.

[iii] يمنى طريف الخولي، فلسفة العلم في القرن الواحد والعشرين: الأصول-الحصاد- الآفاق المستقبلية، سلسة عالم المعرفة، العدد 264، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000، ص. 14.

[iv] جميل منيمنة، 1989، ص. 92.

[v] ميتشو كاكو، رؤى مستقبلية: كيف سيغير العلم حياتنا في القرن الواحد والعشرين، (عالم المعرفة)، ترجمة: سعد الدين خرفان، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مطابع الوطن، الكويت، يوليو 2001، ص. 21.

[vi] Boudon-Bourricaud, Dictionnaire critique de la sociologie 2e éd., Presses Universitaires de France, Paris, 2002, p. 214.

[vii] سلوى عبد الحميد الخطيب، نظرة في علم الاجتماع المعاصر، مؤسسة الأهرام، القاهرة،2002، ص 34.

[viii] ابن خلدون، المقدمة.

[ix] مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1990، ص 37.

[x] ميتشو كاكو، مرجع سبق ذكره، ص. 14.

[xi] Gillesw FERREOL, (sous la dir.), Sociologie: Cours, Méthode, Applications, Bréal Rosny, 2004, p.187.